

## الحكم الراشد الليبرالي .. المضمون والأهداف

د. سلوى بن جديد

قسم العلوم السياسية - جامعة عنابة

### مقدمة

إن مفهوم وأسس وأبعاد الحكم الراشد (good governance) الليبرالي كآليات موصلة إلى التغييرات المخططة المنشودة من قبل القوى العالمية للرأسمالية الليبرالية، ليشير تساؤلات جوهرية من ذلك: عن أي حكم راشد يجري الحديث هنا؟ هل عن الحكم الراشد المعتمد (بتفاوت) في الدول الرأسمالية المتقدمة أم عن الحكم الراشد الذي تريد قوى الرأسمالية العالمية استحداثه في البلدان النامية؟ ثم هل الحكم الراشد آليات "حيادية" لا تحمل مضمونا ثقافيا معيناً أم أنها آليات تركز على مستوى عالمي، الغلبة لمنطق وفلسفة التفكير الليبرالي ولنمط النمو الاقتصادي الرأسمالي؟ هل نجاح دعم تنمية القدرات اللازمة للحكم الراشد مرهون بالتحول الرأسمالي أم يمكن أن يتحقق بغير هذا النمط في التنمية؟ ثم هل المفاهيم الجزئية المكترسة في ظل مفهوم الحكم الراشد الليبرالي تحقق إجماعاً بشأنها على مستوى النخب في المجتمعات النامية أم أن الجهود تلتقي شكلياً مع تباين صارخ في التصورات والقناعات للمجتمع "العصري" الذي يراد بناؤه؟

إن هذا ما سنحاول أن نعرض له في هذا المقال، ليتبين لنا كيف يدخل الحكم الراشد الليبرالي كآلية فعالة - إلى جانب آليات أخرى - موصلة إلى التكامل الدولي الرأسمالي الشامل. وسيتم التركيز في هذا العرض على المحاور التالية:

أولاً: مفهوم وأسس الحكم الراشد الليبرالي

ثانياً: الحكم المحلي من خلال أدبيات الحكم الراشد

ثالثا: خلفيات وأبعاد الحكم الراشد الليبرالي

## أولاً: مفهوم وأسس الحكم الراشد الليبرالي

سنحاول ضمن هذا المحور التركيز على مفهوم الحكم الراشد المكرس له خاصة عبر منشورات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (PNUD)، حيث أن دعم الحكم الراشد ودولة القانون (renforcer la bonne gouvernance et l'Etat de droit) يعد أحد أهم ملامح ومركزات التنمية السياسية المقترحة على بلدان العالم النامي والبلدان الاشتراكية سابقا، عبر نمط التنمية البشرية الذي لا يتعارض في الجوهر مع نمط النمو الاقتصادي الرأسمالي بل يجيء لمعالجة بعض تناقضات الرأسمالية العولمية دون تهديد مستقبلها، وهذا ما يفسر تكريسه على مستوى عالمي من قبل مؤسسات ومنظمات دولية عديدة.

والتنمية السياسية هي أحد أنواع التنمية إلى جانب التنمية الاقتصادية والتنمية الاجتماعية والتنمية الثقافية، وتحدد أساسا من خلال أدبيات نمط "التنمية البشرية المستدامة" في دعم الحكم الراشد ودولة القانون - كما أشرنا منذ حين - وفي ترقية الديمقراطية (promouvoir la démocratie)، وضمان احترام الحريات الأساسية (garantir les libertés fondamentales)<sup>1</sup>. وكل هذا طبعا من منظور ليبرالي لأنه يمكن أن تتبلور مفاهيم أخرى لهذه المصطلحات بغير هذا المنظور.

إن "التنمية البشرية" كنمط من أنماط التنمية مقترح لمكافحة الفقر والفساد والقضاء على الأنظمة الشمولية وإضعاف الحكم الوطني المركزي بصفة عامة، ينص على تطبيق الحكم الراشد كـ "أفضل" آلية لتسيير الدولة والسوق<sup>2</sup>، وتوسيع دائرة المشاركة. هاتان العمليتان اللتان تعدان من أهم ركائز التنمية الشاملة (اقتصادية وسياسية واجتماعية وثقافية) من منظور ليبرالي.

فتحقيق الحكم الراشد الليبرالي يعد من أولويات التنمية البشرية، وهو يتضمن من بين ما يتضمن إضفاء الديمقراطية وتمكين الفقراء سياسيا من خلال المشاركة، وتعزيز منظمات المجتمع المدني وتعزيز النظم القضائية والانتخابية والبرلمانية، وتأمين حقوق الإنسان وسيادة القانون والحقوق القانونية للمرأة، ومشاركة الأقليات والسكان الأصليين، وإجراء إصلاحات في الإدارة العامة تحقيقا للحكم الخاضع للمساءلة، وتحقيق لا مركزية الحكم المحلي وتعزيزه بما في ذلك تشجيع المشاركة الشعبية في صنع القرارات المتعلقة بقضايا التنمية المحلية وإلى غير ذلك من المبادرات المتعلقة بالحكم الراشد الليبرالي<sup>3</sup>.

إن الحكم الراشد (la bonne gouvernance) أو الإدارة الدولية (gouvernance) كما يصطلح عليه أيضا ، وانطلاقا من كونه يشكل على مستوى وطني، آلية من آليات العمل التنموي، يعد على مستوى آخر يتكامل مع الأول وهو المستوى الدولي، آلية من الآليات الموظفة باتجاه تحقيق مزيد من التكامل الجماعي الإقليمي والدولي. وفي هذا السياق يقول روزنو، وهو أحد الناطقين أكاديميا باسم جماعات المصالح النيو ليبرالية: " إن تخيل إدارة دولية بدون حكومة هو تصور وظائف يقتضي ملؤها حتى تكون قابلة للحياة ... فمن بين العدد الكبير من الوظائف الضرورية تبرز الوظائف التي تستجيب للحاجات العالمية"<sup>4</sup>.

وهي الفكرة التي عبر عنها ستيكليتز بالقول: " إن نظامنا هو تسيير عالمي دون حكومة عالمية (gestion mondiale sans gouvernement mondial) .. نظام حيث تسيطر فيه بعض المؤسسات وبعض القوى الفاعلة ، ولكن حيث الكثيرين ممن تمسهم قرارات هؤلاء ليس لهم عمليا أي حق في الكلام"<sup>5</sup>.

## ثانيا: الحكم المحلي من خلال أدبيات الحكم الراشد

نعرض لهذا الموضوع من خلال النقاط التالية:

- الحكم المحلي آلية للترشيد السياسي
- تفعيل التنظيمات التقليدية للحكم المحلي
- صورة "التقليدي" في الفكر الليبرالي
- مبررات الفكر الليبرالي بشأن تفعيل التنظيمات التقليدية

### 1 - الحكم المحلي آلية للترشيد السياسي

إن دعم الحكم المحلي في البلدان النامية الوارد كعملية ضمن مسار الترشيد السياسي النيو ليبرالي<sup>6</sup>، يعد آلية لتسهيل الاندماج في فضاءات الاقتصاد الرأسمالي العالمي ولتفتيت الدولة الوطنية التي لم تعد تواكب متطلبات النمو الاقتصادي الرأسمالي من منظور نيو ليبرالي.

والملاحظ في هذا السياق أن " ترشيد بناء السلطة السياسية " المكرس في الخطاب الحدائي خلال مرحلة ما قبل "العولمة"، كان وعلى عكس الحكم الراشد العملي النيو ليبرالي الوارد في إطار أدبيات نمط التنمية البشرية، يؤكد على " سيادة الدولة القومية ... ومساندة الحكومة الوطنية وتدعيم سلطاتها إزاء قوى الرفض أو المعارضة المحلية والجهوية. مما يساعد في مجمله على ترسيخ الوحدة الوطنية، وتحقيق التكامل والاندماج الوطني واستجماع القوة السياسية وتركيزها في أيدي المؤسسات الوطنية القديرة المنوطة بصنع السياسات العامة وإصدار القرارات الملزمة"<sup>7</sup>.

وتجدر الإشارة في هذا السياق إلى أمر يبدو أنه يشير تناقضا في الخطاب الحدائي، يتعلق بكون هذا الخطاب يلح من جهة على مركزة السلطة السياسية على مستوى وطني، ومن جهة ثانية على تركيز التخطيط للتنمية على مستوى محلي. حيث

نجد، عند استعراض الفكر الغربي الليبرالي الخاص بمسائل التنمية في البلدان النامية، أن الاختلاف بين أصحاب هذا الفكر قد مس جوانب عديدة، خاصة منها ما يتعلق بالقطاعات ذات الأولوية، إلا أنهم يتفقون جميعا على تفتيت حركة التنمية وحصرها داخل أنساق المجتمعات المحلية<sup>8</sup> باستمرار. حيث تعد تنمية نظام الحكم المحلي في بلدان العالم النامي ضمينا ومن منظور وظيفي ليبرالي، أساسا أول لانطلاق برامج تنمية "ناجحة"<sup>9</sup>. إلا أن "ضرورات" التقليص من هيمنة "التقليدي" أملت على الفكر الليبرالي والقوى الرأسمالية الكبرى ضرورة دعم السلطة الوطنية المركزية لتقوية عناصر الحدائة في الحياة السياسية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية في الدول النامية. لأنها السلطة الوحيدة القادرة على ذلك لما لديها من إمكانيات تساعد على إنجاز هذه المهمة بنجاح.

وهكذا جاء "ترشيد بناء السلطة السياسية" والتحديث السياسي (modernisation politique)<sup>10</sup> بصفة عامة، يؤكد على "تشديد سلطة الدولة وإقامة أركانها على أسس قومية عقلانية رشيدة، مستقلة تماما عن كافة الوشائج والارتباطات التقليدية، سواء كانت دينية أم عرقية أم قبلية... فضلا عن إضعاف شوكة الصفوة السياسية التقليدية والحد من الشرعية العرفية للحكام"<sup>11</sup>.

## 2 - تفعيل التنظيمات التقليدية للحكم المحلي

عند تحديد المقصود بعملية تفعيل التنظيمات التقليدية للحكم المحلي ووضعها في الإطار الشامل الذي ترد فيه، الإطار العملي على الأقل والمحصور في بعض المواقف والتصريحات السياسية الدولية المؤيدة لهذه العملية<sup>12</sup>، وكذا عند تحديد طبيعة التنظيم التقليدي للحكم المحلي (local governance) الذي يتم السعي إلى تفعيله في هذا الإطار، وعند محاولة رسم حدود المجتمع المحلي في العالم النامي بالمفهوم

الذي يكرسه له الفكر الليبرالي، وتتبع صورة "التقليدي" عبر نفس هذا الفكر ، بحثا عن مقاصد ودوافع المواقف الغربية المؤيدة لعملية تفعيل "التقليدي" <sup>13</sup> ، نجد أن عملية تفعيل التنظيمات التقليدية للحكم المحلي تشكل آلية فرعية من آليات التكامل الاندماجي في النظام الاقتصادي الرأسمالي <sup>14</sup> .

ونشير إلى أن المواقف الدولية المؤيدة بشكل علني، لتفعيل التنظيم التقليدي للحكم المحلي، صادرة أساسا عن دوائر غربية تولي ومن منظورها الليبرالي ، اهتماما بمسائل التنمية السياسية لبلدان العالم النامي .

### 3 - صورة "التقليدي" في الفكر الليبرالي

في البحث عن صورة "التقليدي" عبر الفكر الليبرالي الخاص بمسائل التخلف والتنمية والنمو، نبدأ بنظريات التحديث لأنها شكلت القاعدة النظرية الأولى التي تم اقتراحها على الدول النامية الحديثة الاستقلال لتسترشد بها في مساراتها التنموية. ونختتم بنمط "التنمية البشرية" الذي يعد إلى حد الساعة ، النمط المقترح ومنذ عقدين من الزمن تقريبا، من قبل القوى العالمية للرأسمالية الليبرالية، وخاصة المؤسسات والهيئات الدولية المعنية بمسائل التنمية في البلدان النامية بما فيها التنمية السياسية التي تطرح في إطارها عملية تفعيل التنظيم التقليدي للحكم المحلي .

إن النموذج القاعدي للدراسات الأولى حول التحديث، ينطلق من الافتراض القائل بأن "الشروط التي تسمح بنمو مجتمع حديث ومتحرك وقادر على النمو تكمن في الرفع المستمر من مردودية المؤثرات السوسيو ديموغرافية أو البنوية من جهة، وفي التحطيم الكلي لكل العناصر "التقليدية" من جهة أخرى" <sup>15</sup> ، " ففي التطور التاريخي الماضي للرأسمالية خاصة تقدمية للتحديث، وقد أصبح بهذا المعنى الجذاب غاية تسعى إليها الشعوب واعتبر وسيلة للتغلب على التقليدية والتركيبات الاجتماعية

القديمة والتأخر الاقتصادي. وانطلاقاً من هذه الفرضية اهتمت البحوث بمشكل الانتقال من محيط < تقليدي > إلى إطار محيط < عصري > ، واعتبرت المجتمعات "التقليدية" كمجتمعات لا تاريخ لها، وأن تاريخها يبدأ باندماجها في النظام الرأسمالي العالمي وبتحقيقها "للإقلاع الاقتصادي". هذه هي النظرة الموجهة لأغلب الدراسات حول التحديث ، إنها تنطلق من ثنائية تقوم على عزل نمطين اجتماعيين ثابتين وقارين: مجتمع تقليدي ومجتمع عصري<sup>16</sup>.

وفي هذا السياق يقول دانييل ليرنر الذي يعتبر من أبرز ممثلي التطورية الأحادية الخط، لتأكيد أنه المجتمع التقليدي سينقرض ليحل محله المجتمع الحديث و"المتغرب": "إن الأفراد الذين هم في طريق التحديث يعتبرون أقل تعاسة، وكلما تم تحديث المجتمع المحيط بهم بكيفية سريعة زادت سعادتهم (...)"، إن المجتمع التقليدي بالشرق الأوسط في طريق الانقراض لأنه لم تعد هناك عملياً إلا فئة قليلة من الناس تنسب بالعيش وفق قواعده<sup>17</sup>.

وغير بعيد عن هذه الرؤية هنالك من مفكري التحديث من يعتبر المميزات الحضارية الخاصة بكل مجتمع مسيطر عليه، كبقايا أو كمخلفات لماض يتميز باعتقادات وخرافات وشعوذة لا يمكن أن تعرقل عملية تبني القيم الغربية لأن الحضارة المتحركة والوحيدة هي الحضارة الغربية . وأن المجتمع التقليدي هو مجتمع ساكن، وعليه فإن خصوصيات ومميزات المجتمع الأخير مرشحة، في رأيهم، للزوال إن عاجلاً أم آجلاً، ويشير د. كامل محمد عمران في هذا السياق إلى أن " التقليدي " يحتل القطب المتنافر مع قطب "العصري" في سلم المواقف التحديثية الذي قدمه سميث وانكليس، واللدان يعتبرانه سلماً كونياً وصالحاً مهما اختلفت الحضارات، لتصنيف سكان أي مجتمع كان. وفي هذا التصنيف يغض الباحثان النظر عن وجود انعدام التماسك في

السلوكات والتصورات إزاء عملية التحديث المفروضة من الخارج على سكان المجتمعات النامية ، ويتضح في النهاية أن التقدم في نظريتهما ، يقاس بالإرادة أو بإمكانية تبني قيم ومؤسسات غريبة . كما يتبين من خلال نظريات التحديث ، وخاصة مع روستو وهوزيلتز أن البنية الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والذهنية للمجتمع التقليدي تتنافى والتحديث ، ويبدو أن التحديث لا يتماشى و"التقليد"<sup>18</sup> . ومفهوم "التقليد" (tradition) في النشاط النظري والعملية لعلماء الاجتماع في الغرب، يتضمن "الخضوع لقواعد السلوك المفروضة اجتماعيا والانخراط في النظام الخاص للمجتمع وللحضارة المعينين ، ورفض أو عدم القدرة على تصور بديل وعدم القدرة على القطيعة مع "الأوامر" التي يزيكها الماضي". وأن التحديث هو نقل للأفكار والقيم وأنماط العيش ونماذج الاستهلاك والنماذج الاقتصادية والمؤسسية الصادرة عن الغرب إلى باقي بلدان المعمورة<sup>19</sup> .

وفهم الأمريكي ابتر، الأحصائي بإفريقيا ، "التقليدية" على أنها "تنظيم السلوك اليومي بواسطة قيم ومعايير، موجودة منذ الأزل ، ولا يعني هذا أن المنظومة التقليدية ساكنة لا تتغير بل يعني على الأكثر أن البدعة ، وهي الفعل الخارج عن المنظومة ، تتم من خلال القيم السائدة وفي إطار المنظومة الاجتماعية القائمة. وعلى النقيض من ذلك، فإن العصرية تقتضي وجود صلات ، أكثر ضعفا، بين القيم المألوفة وبين الأهداف الجديدة ، إن للمنظومات المعاصرة ، بناها الاجتماعية المعقدة والرفيعة التفرع ، قدرة داخلية على تغيير القيم"<sup>20</sup> .

ويقترح شيلز وهوزليتز وشبنغلر ضرورة التفرقة بين "التقليد - Tradition" وبين "التقليدية - traditionalisme"، فالتقليد "خزان عام لنماذج السلوك ولرموز المجتمع"، أما التقليدية "فردة سلبية متطرفة على القوى العصرية"<sup>21</sup>.

وتتمثل التنظيمات التقليدية للحكم المحلي التي توافق القوى العالمية للرأسمالية الليبرالية على تفعيلها، في النظام القبلي الذي يسود بعض المجتمعات المحلية (local communities) في إفريقيا وآسيا، مجتمعات محلية وتتميز بكونها تقليدية، لأن التنظيم التقليدي لا "ينصح" به إلا المجتمع التقليدي .

كما جاءت بعض الدراسات المعدلة في نظريات التحديث، بتكريس فكرة التعايش - مؤقتا - بين "العصري" و"التقليدي" إلى حين الانتصار الحتمي للعصري العقلاني الحركي على "التقليدي السكوني الغامض" بفعل هذه المميزات . وراحت دراسات أخرى تنبه إلى أن "التقليدي" يمكن أن يكون طريقا موصلا إلى الحداثة، عندما يتعسر تحقيق ذلك عن طريق مسار التحديث، لأسباب تتعلق بخصائص موضوعية مميزة للمجتمع المعني بالتحول إلى "الحداثي". وبهذا المنطق وبهذا الفهم يمكن اعتبار الطريق الموصل إلى الحداثة عبر "التقليدي" مسارا للتحديث، إنه مسار متميز جدا، ولكنه ما دام ينتهي بالمجتمع التقليدي إلى الحداثة فهو مسار للتحديث.

ولقد اضطر بعض السوسيولوجيين في الغرب في محاولة للإجابة على السؤال : ما السبب في أن عصرنة بعض المجتمعات التقليدية أسهل أو أصعب من عصرنة بعضها الآخر؟ إلى تجزئة مفهوم "المجتمع التقليدي" وإلى طرح عدد من الفرضيات حول أنماط معينة من "التقليدية". أي أن المجتمعات التقليدية ليست من نمط واحد، ولا تسير على طريق واحد. كما جاءت دراسات سوسيولوجية أخرى تطرح، في هذا السياق، فهما يحاول التخفيف إلى حد ما من المعارضة بين "التقليدي"

و"العصري" ، ففي كتابه "التحديث وبنية المجتمع" يغير ليفي ثنائية "المجتمع التقليدي" - "المجتمع العصري" إلى ثنائية "مجتمع غير عصري نسبيا" يتسم باللا تخصص والانعزالية واللاعقلانية واللامركزية ، و"مجتمع عصري نسبيا" يصفه ليفي من خلال مفاهيم التخصص الوظيفي والشمولية والعقلانية والمركزية ، ويحدده ريجز بأربعة مؤشرات هي : 1 - التعرج (diffraction) ويعني تزايد الفعالية الوظيفية أو التفرع الوظيفي ، 2 - توزيع السلطة ، 3 - النمو الاقتصادي ، 4 - عملية التكامل<sup>22</sup> .

#### 4 - مبررات الفكر الليبرالي بشأن تفعيل التنظيمات التقليدية

إذا كان الحديث عن "تفعيل التقليدي" ورد في نظريات التحديث بتحفظات واستثناءات وشروط، فإنه لم يرد بصريح العبارة ، في الفكر المبلور لنظرية "التنمية البشرية المستدامة" التي يجيء موضوع الحكم الراشد النيو ليبرالي ضمنها .  
والواضح من الفكر الليبرالي المتعلق بالحكم الراشد ، أن تحقيق لامركزية الحكم المحلي التي تنص عليها عملية ترشيد الحكم لا تعني حتما تفعيل التنظيمات التقليدية ، فالحكم المحلي المنشود من قبل القوى الكبرى الفاعلة في النظام الدولي يمكن أن يكون "حدائي" أو "عولمي" كما يمكن أن يكون تقليدي في حالات معينة . وهكذا فإن "المحلي" لا يعني حتما "التقليدي" . والملاحظ أيضا في هذا السياق أنه إذا كانت "المركزية" عند الحدائين من مؤشرات الحدائة ، كما رأينا سابقا ، فإنها عند العولميين تعد من ملامح الأنظمة التقليدية والاشتراكية ، ومؤشرا على الإنفراد بالسلطة وغياب المشاركة، بحيث اتسع مفهوم "التقليدي" في الخطاب العولمي النيو ليبرالي ليشمل كل نظام سياسي في العالم النامي لا يعتمد الديمقراطية الليبرالية نهجا في ممارسة السلطة وترقية الحياة السياسية .

وأن مشاركة الأقليات والسكان الأصليين التي ينص عليها الحكم الراشد لا تعني حتما العودة إلى التقليدي إلا في حالات استثنائية ، حيث يتم التخطيط لتحقيق هذه المشاركة في غالب الأحيان ، بنمط حدائلي أو عولمي . وهكذا يفهم مما سبق ، أن الفكر الليبرالي لا يقبل "التقليدي" إلا كمرحلة انتقالية مؤقتة نحو "الحدائلي" وفي ظروف استثنائية متميزة جدا . فتفعيل التقليدي لا تدرج من منظور ليبرالي إلا ضمن هذا السياق لا غير .

وفي إطار محاولات فهم المجتمعات "التقليدية" في بلدان العالم الثالث ، تطرح دراسات أخرى غربية، نظرية " التعددية الاجتماعية" ، ويتحدد "المجتمع التعددي" عند كوبر وسميث خاصة ، في كل مجتمع غير متطور من الناحية الاقتصادية والاجتماعية ، بحيث ينطوي على جملة كاملة من التشكلات الاجتماعية التي لم تصل بعد إلى وحدة اقتصادية وثقافية وقومية . وهذا النمط من المجتمعات حسبهما ، ميمز لإفريقيا عامة، وتكون هذه المجتمعات عادة "غير مستقرة"<sup>23</sup> .

وفي مجابهة النظرة القديمة إلى التقاليد كعائق على طريق التقدم صار مفكرو التحديث وعلى رأسهم شيلز ، يرون في التقاليد " شرطا هاما للإبداع " و"معينا لأهم التجارب الاجتماعية والسياسية السائدة في المجتمع ، والعنصر الأكثر استقرارا في البناء الجماعي للواقع"<sup>24</sup> .

ويمكن أن نعرض لبعض هذه التحولات في الفكر الليبرالي الخاص بمسائل تحديث العالم النامي مع كوسفيلد، وقد فرضها عليه أمر الواقع ، حيث أوصلته دراساته الاثنوغرافية الخاصة بالهند إلى تسجيل انتقاد للباحثين السابقين ، وخصوصا انتقاد لما أسماه بأخطاء النموذج الخطي الذي استعمل لوصف وتحليل الانتقال من المجتمع التقليدي إلى الحدائلي، لقد اعتبر كوسفيلد أنه من الخطأ افتراض أن التقاليد سيتم تعويضها حتما بقيم جديدة، لأن القديم في رأيه ، يمكن أن يتعايش مع الجديد<sup>25</sup> .

وقد بينت دراسات أخرى حاولت التركيز على ملاحظة التطور الفعلي والملموس للمجتمعات المدعوة " بالتقليدية" أن التطور لا يتم وفقا لنماذج جاهزة . أي أنه يجب التخلي عن نقل النماذج الغربية نقلا آليا وتوجيه استراتيجية التطور الجديد إلى "التغيير" ولكن ليس إلى "الانتقال" . كما أكدت على أن لكل مجتمع طريقه الخاص في ولوج عالم التحديث .... وبينت أيضا كيف يتمكن نظام حديث يحتفظ بسمات "التقليدية" من إيجاد خاصيات ومميزات خاصة به <sup>26</sup> .

ويشير الفرنسي جورج بلاندي (G. Balandier) في نقده النظريات التحديثية التي تقلل من أهمية التقاليد، إلى أن الاستمرارية التاريخية للمجتمعات المدعوة "بالتقليدية" يمكن أن تؤثر على اتجاه التغيير ، وأن تفرض عليه خلال عملية تحقيقه، أشكالا خصوصية <sup>27</sup> .

وفي هذا السياق يقول تيس: "إن النموذج الأمثل للتحديث يجب أن يكون ذلك النموذج، الذي فيه تستخدم العناصر الشمولية في الثقافة التقليدية ... من أجل إدخال شمولية الغرب المعاصر" <sup>28</sup> . ويبقى التحديث يعني كما يقول الأمريكي ويلبرت مور ( Wilbert Moore) "التحويل الشامل للمجتمع التقليدي أو ما قبل المعاصر إلى ذلك النمط من التكنولوجيا والبنى الاجتماعية التي نجدها في بلدان الغرب المتطورة والمزدهرة اقتصاديا و المستقرة سياسيا" <sup>29</sup> ، وهذا بغض النظر عن طرق الانتقال والتحويل.

وإذا رأى شيلز في التحديث حركة للمجتمع التقليدي نحو المجتمع المعاصر، تحل فيها القيم البرجوازية محل التقليدية ، فإن هذا الكلام لا يحدد مواصفات بعينها لهذه الحركة ، وإنما يحدد لها غايات تصل إليها كما فعل ليرنر ، حيث ينظر إلى حركة التحديث على أنها بلوغ جملة من المؤشرات مثل : التعليم العلماني ، والتصنيع، ونمو المدن ووسائل الاتصال الجماهيري وغيرها <sup>30</sup> .

### ثالثا: الحكم الراشد الليبرالي: الخلفيات والأبعاد

نحاول ضمن هذا المحور، استجلاء الجوانب الخفية في موضوع الحكم الراشد، أي نحاول أن نكشف النقاب عن مرامي الحكم الراشد الليبرالي ، التي لم يعلن عنها بوضوح الخطاب الحدائثي والعولمي الذي تكرسه القوى العالمية للرأسمالية الليبرالية، وخاصة من خلال مشروع تفتيت السلطة المركزية الوطنية في دول العالم النامي وتوزيعها على حكومات محلية ومن خلال محاولات تفعيل تنظيمات تقليدية للحكم المحلي عبر بعض البلدان النامية . هذه المشاريع التي تعد بشكل معين آليات فعالة للانتهاء في العالم النامي مع مشاريع الوحدة والتكامل على غير القاعدة الاقتصادية وبغير المنظور الليبرالي وبغير تركية القوى العالمية الرأسمالية .

وسيتم التركيز في هذا الجانب من الموضوع على النقاط التالية:

- الحكم المحلي آلية لتفتيت السلطة الوطنية المركزية
- ضبابية مشروع إحياء التنظيمات التقليدية للحكم المحلي
- إحياء التنظيم التقليدي للحكم المحلي آلية لشل ديناميكية التطور
- المجتمعات المحلية وإشكالية الحدود الثقافية والإمكانات الحضارية
- شكلية التحولات في الخطاب الحدائثي بشأن "التقليدي"
- تدعيم الحكم المحلي آلية لامتناع الغضب والعنف

### 1 - الحكم المحلي آلية لتفتيت السلطة الوطنية المركزية

إن ما يتحقق في إطار التحديث السياسي (modernisation politique) من دعم لمركزية بناء السلطة و"فعالية" النظام السياسي وقدرته على إحكام سياساته وتنفيذ قراراته وعلى التغلغل والوصول إلى مختلف قطاعات المجتمع ، وما يتحقق من تعظيم لنطاق المجتمع السياسي المحلي ومن زيادة في معدلات المشاركة الشعبية في

ديناميكيات العملية السياسية ومخرجاتها ، سواء كان ذلك بصورة رمزية أم فعلية ، ومن زيادة في وظائف الدولة وتنويعها<sup>31</sup> ، إنما يستغل ويوظف لحماية مصالح القوى العالمية الرأسمالية وليس خدمة لمصالح الجماهير الشعبية ومصالح البلدان النامية ، أي القيام بمصادرة النتائج النهائية لعملية ومسار التحديث السياسي لصالح رأسمالية المتروبولات وحلفائها وعملائها على مختلف المستويات (دولي ووطني ومحلي) .

فالتحديث السياسي الذي يتم في بلدان العالم النامي ، يأخذ من نموذج التحديث السياسي الذي تم في البلدان المتقدمة كل شيء إلا شيئاً واحداً ، فهو يأخذ عنه في الهياكل التي يبنيتها وفي الوظائف والملامح التي يضيفها على الحياة والممارسة السياسية ، ويأخذ عنه حتى فيما يتعلق بالجهات التي يخدم مصالحها بالدرجة الأولى ، والتي هي رأسمالية المركز، سواء تم ذلك بوعي أو بغير وعي ، بقصد أو بغير قصد . ومحاكاته لنموذج البلدان الرأسمالية المتقدمة في هذا الجانب وذلك ، يصبح التحديث السياسي في بلدان العالم النامي يختلف جذرياً عن نموذج التحديث الأوروبي والغربي بصفة عامة ، لأنه وبعكس هذا الأخير، يكون فاقداً لغاية إفادة الصالح العام في البلدان النامية بنتائجه ، فهو لا يخدم مصالح الجماهير وتطلعاتها ، بل مصالح جهات أجنبية بالدرجة الأولى .

وهكذا نجد أن مساري التحديث في الغرب الرأسمالي وفي بلدان العالم النامي ينتهيان إلى أهداف واحدة في مضمونها وبالتالي غير واحدة من حيث تأثيراتها وانعكاساتها على المحيط الذي تتحقق فيه . فمسار التحديث في الغرب يحقق القوة والفعالية للدولة والمجتمع والاقتصاد والثقافة ، ويمكن من إحكام إمكانيات سيطرة الأقوى على الأضعف ، وفي العالم الثالث يحقق ضعفاً وتشوهاً واستلاباً .

فالتحديث السياسي وفي جانبه المتعلق بتدعيم القدرات المؤسسية والسياسية للنظام السياسي وإيجاد تمايز البنيات والوظائف السياسية ، يدفع كما أشار إلى ذلك سمير أمين وكريستيان بالوا باتجاه "تطور بيروقراطي حقيقي يأخذ شكله في رأسمالية الدولة التي تأخذ دورها في الإطار الرأسمالي العالمي، باعتبارها التعبير الخاص لهذا النظام في مناطق المحيط"<sup>32</sup>.

وكما رأى المفكران الماركسيان فإن رأسمالية الدولة وبسبب طبيعتها التجارية والزراعية، وبسبب الطبيعة البيروقراطية الاستهلاكية للطبقة المسيطرة، لم تؤد إلا إلى تعزيز التقسيم الدولي للعمل الذي كان قائما ومازال في الوقت الراهن . وإلى الانتقال من الأشكال القديمة إلى الأشكال المقبلة للعلاقة بين مركز ومحيط النظام الاقتصادي الرأسمالي. بحيث لا نرى فعلا تغيرا جوهريا يذكر في آلية "تكامل - تفتت" عن آلية "سيطرة - تبعية" التي كانت تحكم علاقة القوى الكبرى في النظام الرأسمالي العالمي بالقوى الأضعف<sup>33</sup>.

ويؤكد توفيق سلوم من جهته أن هدف نظريات "التحديث" هو "الإبقاء على تبعية البلدان النامية للغرب الرأسمالي والمحافظة عليها مصدرا للمواد الخام وسوقا للبضائع الاستهلاكية"<sup>34</sup>.

وفي هذا السياق يتكلم جوزيف ستيكليتز عن "حبث المؤسسات - hypocrisie des institutions" في الأزمة المالية التي عصفت ببعض بلدان آسيا سنتي 1997 - 1998 ، مشيرا في هذا الأمر وبصريح العبارة إلى صندوق النقد الدولي وكتابة خزينة الولايات المتحدة الأمريكية. كما رأى هذا الحبث، في التخفي وراء مسألة "مساعدة" البلدان النامية، لإرغامها على فتح أسواقها لمنتجات البلدان الصناعية المتقدمة في الوقت الذي تواصل فيه هذه البلدان حماية أسواقها الخاصة، وكذا في تدعيم حقوق الملكية الفكرية خلال جولة الأرغواي بطريقة لا تحقق التوازن بين المنتج والمستهمل

(l'utilisateur) حتى على مستوى الشعوب المتقدمة. ويضيف ستيكليتز، أن هذه الممارسات هي من النوع الذي يزيد الأغنياء غنى والفقراء فقرا وسخطا<sup>35</sup>.

وهذه حقائق يستقيها ستيكليتز لا من أبحاثه كأحد أكبر اقتصاديي العالم، حائز على جائزة نوبل للاقتصاد لعام 2001 فحسب، بل وأيضا من تجربته في الممارسة السياسية كمستشار اقتصادي لدى الرئيس الأمريكي بيل كلينتون، وكنائب رئيس البنك الدولي<sup>36</sup>.

ويمكن القول أن ضباية المستقبل الذي تسعى القوى الرأسمالية العالمية إلى رسمه، أمر حاصل حتى بالنسبة لبعض النخب في البلدان المتقدمة وليس عامة الناس فقط، وهذا ما دفع بريجنسكي - وإن كنا نستثنيه من المعاناة من هذه الضباية - إلى القول: "إنه أمر حاسم أن تحدد أمريكا لنفسها أولا وأيضا للعالم، الأهداف الرئيسية التي تريد أن تركز لها هيمنتها"<sup>37</sup>.

وإن استبدال الحكومات المركزية بحكومات محلية في معظم بلدان العالم النامي لتأدية الوظائف ذات الطابع المحلي، سيشكل وجها من أوجه التفتت للتجارب الوطنية وإقصاء نهائيا للمشروع الحضاري الذي كان يراود خاصة ومنذ فترة ليست ببعيدة، شعوب العالم الإسلامي. لأننا أصبحنا أمام تجزئة التجزئة، أي تجزئة السلطة الوطنية لجل أقطار العالم العربي والإسلامي التي يشكل القطر الواحد منها أمة صغيرة واحدة، والتي تستدعي متطلبات القوة والسيادة وجود شكل من التحالف السياسي بينها، وذلك على الأقل حول المسائل المصيرية الحيوية التي تخصها، غير أنها تشهد بالعكس، وجود مشاريع تجزئة وتفتت تستهدف القطر الواحد منها، لإنشاء دويلات على أنقاضه على أساس طائفي أو عرقي، كآلية للإضعاف ولتسهيل إنشاء الفضاءات الإقليمية المفتوحة الوظيفية، التي أصبح الاقتصاد الرأسمالي العالمي في الوقت الراهن يتطلبها أكثر من ذي قبل، بحثا عن مزيد من فرص النمو المتناقصة.

ففي نظرية الحكم الراشد الذي يدعو إليه نمط التنمية البشرية، يلاحظ أن حكومات البلدان النامية لن تعد تلعب الدور الذي أوكلته لنفسها إلى غاية الثمانينات بالتخطيط المركزي للنهوض بالقطاعات المختلفة . فهذا النمط من التنمية يحرص على تجزئة عملية التنمية بجعلها حركة محلية منفصلة عن البناء القومي ولا تنبثق عن تخطيط سيادي ، حيث لا تعترف القوى المكرسة لهذا النمط في البلدان النامية إلا بالمجتمعات المحلية ، تمهيدا لتكريس الكانتونات والحكم المحلي<sup>38</sup> . أما المجتمعات الوطنية والحضارية فإنه لا يتعامل معها إلا من منطلق الأمر الواقع لا أكثر ، في انتظار ما سيلحقها من تجزئة وتفتيت ، وفق ما تسعى إليه في أوانه ، دوائر التخطيط الاستراتيجي في الدول الرأسمالية المتقدمة<sup>39</sup> .

وهكذا فإن تركيز المفكرين والباحثين في الغرب على المجتمع المحلي ومنه على الحكم المحلي هو من أجل تحقيق أكبر حماية لمصالح الرأسمالية العالمية ، وسيكون ذلك أفضل بالنسبة لها من تنمية شاملة تتحقق عبر مشروع للمجتمع الوطني أو المجتمع الحضاري تكون بإمكانها إحداث تغيير في ميزان القوى الدولي على المدى البعيد . فالحكم المحلي يقوم بإدارة النزاعات المحلية والمشاكل الاجتماعية والثقافية للسكان ، ويعطي دفعا لتحقيق بعض الأهداف المحدودة في مجال التنمية ، لأن اختيار الأهداف العامة للتنمية تتكفل به مؤسسات تنشط على المستوى العالمي ، وكل هذا دون تهديد فعلي للنظام الاقتصادي الرأسمالي العالمي ، أي تطبيق مبدأ التجزئة والتفتيت للإطار السياسي للدولة - الأمة والسيادة الوطنية مع احتفاظ القوى العالمية الرأسمالية بهيمنتها على أشكال الحكم الجديدة المنشأة، كما كانت تهيمن على الشكل القديم<sup>40</sup> .

## 2 - ضباية مشروع إحياء التنظيمات التقليدية للحكم المحلي

إن المقصود بعملية إحياء التنظيمات التقليدية للحكم المحلي، هو السعي إلى تفعيل نمط من التنظيم للحكم المحلي كان له دورا حاسما في مرحلة تاريخية معينة وأصبح فاقدا لهذا الدور، فيتم السعي من خلال هذه العملية إلى إعادته إلى الواجهة، وهكذا لا تتعلق هذه العملية بمسألة الاعتراف الرسمي بالتنظيمات المقصودة على أساس أنها موجودة ولم تقطع صلتها بالمجتمع وينقصها فقط الحصول على هذا الاعتراف، بل تتعلق بالتفعيل، أي أنها تنظيمات شكلية، منقوصة الأدوار، وغير مفعلة.

وهكذا أيضا يراد من عملية الإحياء والتفعيل المقصودة وللأهداف المنتظرة منها وخاصة للدوافع التي دفعت إليها كما سنرى لاحقا، أن تقوم هذه التنظيمات بنفس الأدوار السياسية التي كانت تضطلع بها في الماضي. لأن الإحياء يفترض إيجاد وإحياء لنفس السياقات التاريخية بتفاعلاتها المختلفة التي كان التنظيم المقصود يجا فيها بانسجام مع باقي عناصرها ومكوناتها، ويحيك فيها علاقاته ويقوم فيها بأدواره التاريخية، في حين أن هذا السياق لا يمكن بأي شكل إحيائه لأن الواقع وصل مرحلة أخرى من التاريخ مغايرة تماما للماضي، وعليه سنكون فعلا، أمام عملية يشوبها الغموض من حيث الغاية منها، فالإحياء عملية يراد بها إيجاد شيء "قديم، تقليدي" في إطار بنية وسياق "جديد، عصري"<sup>41</sup>!

## 3 - إحياء التنظيم التقليدي للحكم المحلي آلية لشل ديناميكية التطور

إن الظروف التي تشهد عملية "إحياء" التنظيمات التقليدية والمتميزة بما تضغط به العولمة من ثقل النمطية التحديثية (modernisante) على التميز والخصوصية والاستثناء، وكذا طبيعة الدور الموكل للتنظيم التقليدي في حد ذاته والذي تتجاوزه "التقليدية" من جهة والحداثة (modernisme) من جهة ثانية، وأيضا

ظروف المجتمع المحلي الذي يجيء التنظيم التقليدي ليحكمه ويسير شؤونه، هذا المجتمع الذي بدوره يقدم، مطالبا تخرج في كثير من الأحيان عن إمكانية التنظيم في تلبيتها لأنها تتعلق بمسائل تتطلب تخصص تقني رفيع المستوى أو تتطلب إمكانيات ليست بحوزة التنظيم التقليدي أو ليست من اختصاصه، كل هذه العوامل تصيب التنظيم التقليدي الذي يتم إحيائه بإعاقات تشل حركته ونشاطه نتيجة للتناقض والتنافر المشار إليه في الأعلى ، والحاصل في عملية "إحيائه" وفي طبيعته البنوية الوظيفية وفي الظروف المحيطة به والمتفاعلة على مستويات مختلفة .

إن التنظيم التقليدي للحكم المحلي الذي يتم السعي إلى إحيائه في ظروف غير عادية، يتميز أيضا في هذا السياق ، بكونه تنظيم مقطوع الصلة بالماضي الذي كان يمتد معه وبالوسط الذي كان يتواجد فيه بانسجام مع باقي مكوناته . أي أننا بصدد إعادة بعث تنظيم إما كان مهماً وغير مفعّل أو كان متوقفاً عن أداء أدواره التاريخية التي أنشئ من أجل تأديتها. أي أن هذا الإحياء، سيكون شبيهاً بمحاولة تفعيل جسم دون روح أو بروح غريبة عنه .

إن المسألة لا تتعلق بتنظيم يمتد مع ماضيه ويحتفظ بأدواره في الحاضر، وأن الجديد في أمره يتعلق فقط بالاعتراف به بشكل رسمي ، بل إن المسألة تتعلق بتنظيم لحقت به تشوهات عديدة سواء بفعل التحديث المفروض من الخارج والذي أنقص من أهمية المكانة التي كان يتمتع بها في حياة المجتمع ، أو بفعل عوامل أخرى قد تكون داخلية، همشته وأوقفته عن القيام بدوره التاريخي .

وفي هذا السياق نوضح أن الإشكال ليس في تبني "التقليدي" في حد ذاته ، وإنما في تبنيه في إطار بيئة لم تعد تتواءم معه ، بيئة تتجه نحو العصرية أو أخذت نصيباً منها. لأن "التقليد" في البيئة التي أنشأها وحافظت عليها ، لها أكثر من دور

ثمين ، فهي تجيء فيها كحاجة ماسة ترد على متطلبات معينة . فالتقاليد القبلية مثلا ، وكما أشار إلى ذلك جولوس نيريري رئيس تانزانيا سابقا ، كانت تمثل إبان الأزمنة الغابرة رصيذا ثريا للنهج الديمقراطي في الحياة ، ابتداء من الأهمية الكبيرة التي كانت تعلقها القبائل على دور الحوار واحترام الرأي الآخر حتى الوصول إلى نقاط التقاء واتفاق واتخاذ قرار يلتزم به الجميع ، بغض النظر عن هوية العناصر المؤيدة أو المعارضة قبل الانتهاء إلى هذا القرار<sup>42</sup> .

ويرى نيريري أن "المفهوم الإفريقي للديمقراطية يشبه المفهوم الإغريقي في العصور القديمة ، ذلك المفهوم الذي يعني ببساطة ، الحكم عن طريق الحوار بين الأنداد ، إذ كان الناس يتنافسون وعندما يتوصلون إلى اتفاق تصبح النتيجة قرارا سياسيا"<sup>43</sup> . ويؤكد أن " المجتمع الإفريقي ووفقا لهذا التصور وفي ظل النظام القبلي ومفهوماته وطرائقه التقليدية ، مجتمع يقوم على مبدأ المساواة بين الأفراد، ويصرف شؤونه عن طريق الحوار"<sup>44</sup> .

ويتضح مما سبق أن الديمقراطية لا ترتبط بشكل معين من أشكال ممارسة السلطة بل بالمضمون ، فكما يمكن أن تتحقق عبر آليات التحديث يمكن أن تتحقق عبر ما هو تقليدي. كما أنه "يمكن أن تتوافر وسائل المشاركة السياسية وقنواتها الشرعية ومع ذلك لا تكون ثمة مشاركة سياسية حقيقية ، بل مجرد لون من التحركات غير المنظمة وغير الرشيدة أو ضرب من الاستجابات العفوية لمناورات الصفوة الحاكمة وفعاليات التعبئة السياسية التي تباشرها إزاء الجماهير"<sup>45</sup> .

وحتى عندما ننظر إلى القيادات المحلية المخول لها ترأس التنظيمات التقليدية للحكم المحلي، نجد أنها على علاقة بمراكز صنع القرار في الدول الرأسمالية المتقدمة أو بجهات قريبة منها ، مما يقوي فرضية أن إحياء التنظيمات التقليدية للحكم المحلي جزء من برامج التغيير المخطط<sup>46</sup> .

#### 4 - المجتمعات المحلية وإشكالية الحدود الثقافية والإمكانات الحضارية

إن البحث في "المجتمع المحلي" الذي يشكل "الموضوع" في عملية إحياء التنظيمات التقليدية للحكم المحلي، يكشف عن صعوبة في رسم الحدود الثقافية التي يتوقف عندها هذا المجتمع المحلي، وعن ضعف حاجته الماسة لتنظيم تقليدي يحكمه بالنظر إلى الحاجات والأولويات المتعلقة بالتنمية ونتائجها الفعلية على أرض الواقع. حيث لا يشكل إحياء التنظيمات التقليدية مطلباً حاسماً للمجتمعات المحلية يقتضيه واقع وتطلعات المجموعات السكانية التي تتشكل منها هذه المجتمعات، حتى يجيء الإحياء المقصودة لتحقيق لها الأمن المفقود، اللازم في جميع المجالات بما فيها المجال الثقافي. إن الأمر غير هذا إطلاقاً، فعملية الإحياء تعد في الغالب آلية لتحقيق أغراض أخرى، ثم إن هناك حقيقة أخرى تتمثل في أن استحداث تنظيم تقليدي، عملية ليس أي مجتمع محلي مدعوا إليها، بل إن هناك استثناءات.

فالمجتمع المحلي المعني بإحياء تنظيم تقليدي يحكمه، هو في الغالب مجتمع تقليدي مغلق غارق في تقليديته أو مجتمع تقليدي عاجز عن الحسم في شأن تقليديته، في مرحلة من التطور تتطلب حسماً نهائياً في ذلك.

وبالمفهوم المكرس في الفكر الليبرالي للمجتمع المحلي، نكون أمام غموض آخر فيما يتعلق بأيهما المقصود في أدبيات الترشيح الليبرالي، هل ذلك المفهوم الذي يحمل مضمونا وظيفيا، ويأتي إخضاعه لحكم محلي من أجل مزيد من الفعالية في معالجة مشكلات التقدم أو التخلف فيه، معالجة تشرك السكان في إيجاد الحلول وصناعة القرارات. أم ذلك المفهوم الذي يميز بين المجتمعات المحلية انطلاقاً من معطيات سوسيوولوجية - ثقافية. وعندئذ يجيء التساؤل عن الحدود الثقافية المنشئة للمجتمع المحلي وتلك المنشئة للمجتمع الوطني والأخرى المنشئة للمجتمع الحضاري

الكبير ، أي المحددات الثقافية للمجتمع الكلي والمجتمع الجزئي ( macro - société et micro - société ). ومن هنا ضرورة القيام في هذا السياق ، بترتيب لعناصر ثقافة جماعة بشرية معينة ، أو شعب معين ، حسب أهمية العنصر الواحد منها في بناء وتحقيق ما يلي :

أولاً : أهداف المشروع الحضاري المرتبط بالمجتمع الحضاري الكبير الذي تنتمي إليه جماعة بشرية معينة (انتماء حضاري) .

ثانياً : أهداف المشروع الوطني المرتبط بالمجتمع الوطني الذي تنتمي إليه هذه الجماعة البشرية (انتماء وطني) .

ثالثاً : أهداف المشروع المحلي المرتبط بالمجتمع المحلي الذي ترتبط به هذه الجماعة البشرية (انتماء محلي أو جهوي) .

إن المسألة هنا تتلخص في علاقة احتواء ، في شكل ثلاث دوائر الأصغر محتواة في الأكبر، بحيث أن عناصر ثقافة المجتمع الحضاري الذي تنتمي إليه جماعة بشرية معينة ، لا يمكن أن لا تتماشى وانسجام مكونات ثقافتها الوطنية، وأن عناصر هذه الثقافة لا يمكن أن لا تتماشى وتناغم مكونات ثقافتها المحلية. فمحددات انتماء جماعة بشرية معينة تخضع لانتقال من دائرة الانتماء الأوسع إلى دائرة الانتماء الأضيق . وأن الأولوية من حيث الاهتمام والميزانية ينبغي أن تمنح لعناصر الثقافة الحضارية لجماعة بشرية معينة ، ثم لعناصر ثقافتها الوطنية ثم لعناصر ثقافتها المحلية، إذا كانت هذه الجماعة تتحدد على مستوى المجتمع المحلي. بهذا الترتيب فقط تضمن كل عناصر ثقافة هذه الجماعة، وأن أي اختلال فيه يعرض للانفصام الثقافي

47  
(...)

وإذا عدنا إلى عملية إحياء التنظيمات التقليدية للحكم المحلي وتأييد دوائر سياسية غريبة لها ، نلاحظ أن المفهوم المكرس للمجتمع المحلي هو ذلك المفهوم المرتكز على الخصوصيات الثقافية الاجتماعية ، وإذا جئنا إلى أدبيات الفكر الليبرالي نجد أن مفهوم "المجتمع المحلي" المكرس من خلالها هو ذلك الذي يتضمن منظورا وظيفيا يرتبط بالمشاكل الناجمة عن التقدم والنمو الاقتصادي<sup>48</sup> .

وسنكون فيما يتعلق بالمجتمع المحلي بالمفهوم الاجتماعي - الثقافي أمام حقيقة أخرى بالمنظور الليبرالي هي أن هذه المجتمعات المحلية، وخاصة منها المعنية بإحياء "التقليدي" في مجال سياسي، تعيش في مرحلة "ما قبل العصري" و"ما قبل العلمي" من مراحل تطور المجتمعات<sup>49</sup> . وأن الأمر يتعلق فيما يخصها بمسألة تأخر عن الركب الذي تسير فيه باقي المجتمعات المحلية في العالم النامي. والمسألة، مسألة وقت لا غير، لتتخلص من معالم "التقليدي" الصنف في الجانب المؤسساتي وفي جانب الذهنية العشائرية القبلية ، وتلتحق بالمجتمع العلمي في منتهى مسارها التطوري .

## 5 - شكلية التحولات في الخطاب الحدائبي بشأن "التقليدي"

نلاحظ أن التحولات في الخطاب الحدائبي بشأن "التقليدي" تعد شكلية حتى ولو بدت أنها نوعية حيث أنها بالنتيجة تعد واحدة مع ما سبقها من كتابات في التحديث، خاصة فيما يتعلق بالغايات التي ينبغي أن ينتهي إليها مسار تطور مجتمعات العالم النامي، ألا وهي الحدائبة. وأن التحول الفكري المقصود قد حصل فقط فيما يتعلق بالوسيلة أو الطريق الموصل إلى الغاية لا أكثر ، حيث تم الترويج مع هؤلاء المفكرين لفكرة تعدد الطرق الموصلة إلى الحدائبة بدل فكرة أحادية الطريق أو أحادية الخط كما يسمونها.

وفي هذا السياق نشير إلى أن الحديث عن تفاوت المجتمعات التقليدية بدرجة تقليديتها على أساس درجة تأثير التقاليد في إعاقة الانتقال إلى الحداثة أو المساعدة عليها<sup>50</sup>، لا ينبغي أن يفهم منه أن التقاليد التي تعيق هذا الانتقال تعتبر أكثر "جاهلية - archaïque" من تلك التي لا تعيقه، أو أنها بعيدة عن العلمية في معالجة الأمور والمسائل المرتبطة بالحياة الاجتماعية واليومية للناس، أو أنها تقاليد "جامدة" لا تحسن التكيف مع "الحداثي". إن مسألة الإعاقة هذه تفسر، وفيما يتعلق بالتقاليد العربية الإسلامية خاصة، بغير هذا المنطق تماما، ومن زاوية أخرى مغايرة لهذا الاستنتاج المغالط لحقائق الأمور، الذي تحاول كتابات كثيرة تكرسه عندما تتحدث عن "نجاح" مسار تحديث اليابان من جهة وعن "فشل" محاولات التحديث في العالم العربي والإسلامي من جهة ثانية.

وبالتمعن في المضامين والمفاهيم التي جاء بها المجددون في نظرية التحديث والناقدون الليبراليون بصفة عامة، نلاحظ أنها تعلقت بالطرق المؤدية إلى الحداثة وبأساليب الانتقال إليها، لا بالحداثة في حد ذاتها كغاية للمجتمع البشري لا يختلف حولها اثنان من المفكرين الليبراليين.

فنظرية التحديث بصفة عامة وعلى عكس نظريات التطور الدوري لتاريخ البشرية، تنطلق كما عرضنا لذاك في الفصل الرابع، من أن غاية التاريخ العالمي هي "الحضارة الصناعية" التي لا يمكن الوصول إليها إلا عن طريق التطور الرأسمالي، والتي تلخص شكل ومضمون الحداثة الغربية<sup>51</sup>.

وعليه، فإذا انقسم مفكرو التحديث بين المكرس لأحادية الخط والمكرس لتعدد الطرق الموصلة للحداثة فإنهم جميعا يكرسون لأحادية المنتهى. وإن غير هذا الهدف يعني أن النظريات الغربية في العلوم الاجتماعية، تخلت عن نزعتها "المركزية الأوروبية" وأصبحت تنظر وتكرس للتعايش الثقافي وللمشاركة على مستوى عالمي وللتنوع الحضاري، وهذا أمر لم يحصل بعد.

كما لا ينبغي أن تفهم مواقف بعض المحددين في الفكر الحدائى مثل بلاندى وتيس، على أنها تعاطف نزيه مع "التقليدى"، وإنما تكتيك معتمد للوصول إلى "الحدائى" كغاية ومنتهى وذلك عبر "التقليدى" كآلية وطريق موصول إلى الغاية، عندما يصعب اتخاذ الطريق المباشر المتمثل فى التحديث سبيلا إلى ذلك، بسبب ظروف استثنائية تتعلق بالمجتمعات المحلية التقليدية. وعليه نؤكد أن الأشكال الخصوصية التى يتكلم عنها بلاندى، هى أشكال تأخذ من التقليدى والعصرى بنسب معينة، ومن ثمة فهى ليست عصرية وليست تقليدية بالنتيجة. إنها أشكال مهجنة أو تعانى من انفصام ثقافى أو ازدواجية ثقافية (dédoublément culturel)، ومرشحة لأن تتغلب فيها ومع الوقت، عناصر الحدائى على العناصر التقليدية التى "تعايش" معها كما عبر عن ذلك كوسفيلد، وذلك بسبب قدرة التأثير التى يتمتع بها "الحدائى".

ومما سبق يمكن أن نؤكد أن التنظيمات التقليدية التى يتم السعى إلى إحيائها ليست فعلا تقليدية فهى بالقطيعة مع الماضى وبالتعايش مع الحدائى تكون قد تغيرت بفقدانها لمميزات معينة واكتسابها لأخرى، وبهذا لم تعد تقليدية. ثم أن الظواهر الاجتماعية حتى دون قطيعة لها مع الماضى، لا تبقى على حالة واحدة بفعل التطور المستمر<sup>52</sup>، فما بالنسبة وقد قطعت اتصالها بالتاريخ. ثم إن المجتمعات المحلية التى تشهد إحياء هذه التنظيمات التقليدية فى ظل حركة تكامل-تفتيت التى يشهدها العالم الراهن، تكون تسير فى اتجاه معاكس لتطور البشرية والتاريخ، فإحياء التقليدى تعيدنا إلى الماضى والأحداث تتطلع إلى المستقبل على وقع الخطى المتسارعة لتكنولوجيا المعلوماتية المذهلة، وبهذا تكون المجتمعات المحلية المحكومة بتنظيمات تقليدية، خاضعة لحركتى تطور تسيران فى اتجاهين مختلفين تماما، وهذه وضعية تفتيت وتفجير لهذه المجتمعات من الداخل، تحت ضغط عوامل خارجية.

ثم إن المجتمعات النامية مدعوة إلى حركة تتميز بالنزول والارتقاء في نفس الوقت : نزول من "الوطني" إلى "المحلي" في مجال سياسي بمنح الأهمية للحكومات المحلية على الحكومة الوطنية في صناعة القرار الخاص بتسيير شؤون الحياة اليومية للسكان، وارتقاء من "الوطني" إلى "الإقليمي" أو "الدولي" أو "العالمي" في مجال اقتصادي، من خلال تكامل اندماجي في الاقتصاد الرأسمالي العالمي وأسواقه . والمجتمعات المحلية المعنية بإحياء التنظيمات التقليدية أو العائدة إلى التقليدي بعد القطيعة معه، تضيف إلى نفسها إلى جانب ميزة "المحلية"، ميزة "التقليدية" .

وفي سياق الحديث عن لا مركزية الحكم نوضح أنها في دول متقدمة تحقق مزيدا من التكامل القطري في مجال سياسي ومن ترشيد وفعالية الحكم ، وذلك بسبب السياق العام الذي تجيء فيه ، والذي هو سياق حضاري بما يتوفر فيه من إرادة حضارية وذهنية وسلوك على درجة عالية من الوعي الوطني والحس المدني . وأن اللامركزية ينجم عنها ، في ظل سيادة الذهنية العشائرية في المجتمعات التقليدية المحلية والوطنية، تفتيت وتفكيك للدولة الوطنية. أي أن نتيجة لا مركزية الحكم مرتبطة ارتباطا وثيقا بمستوى تطور شبكة العلاقات الاجتماعية في مجتمع معين ، أي مرتبطة بمستوى تطوره الحضاري. وعليه فإنه مهما كان التخطيط لعملية لا مركزية الحكم جيدا ، فإن فعالية هذه العملية في مجال التطبيق مرهونة بمستوى تطور المجتمع الذي جاءت لتنفيذ فيه . فهي إذا كانت بنسب معينة وسيلة نحو ترشيد وتفعيل الحكم ، فإنها بنسبة أكبر بكثير من ذلك، تعد تعبيرا عن بلوغ مستوى معين من الترشيح والتفعيل للحكم.

وهكذا فإن إحياء التنظيمات التقليدية للحكم المحلي لا تعني "الأصالة" ، إلا في الحالة التي ترد فيها هذه العملية من "الداخل" وتكون مرفقة بانفتاح واعي وذكي على الحداثة الغربية، ومنجزة في إطار تخطيط محكم على مستوى وطني يراعي مصالح الشعب والدولة الوطنية ، فيمنح عندئذ عملية الإحياء أسباب البقاء والقوة والنجاح . لأن هذه العملية حتى لو تجيء من الداخل وبخطيطة محلي لا ينسق مع المشروع الوطني (تنسيق عمودي : محلي - وطني ) من جهة ، ولا ينسق من جهة ثانية مع مشروعات المجتمعات المحلية الأخرى المجاورة (تنسيق أفقي : محلي - محلي )، أي تخطيط محلي ضيق لا يراعي لا مصالح الدولة الوطنية وشعبها ولا مصالح المجتمعات المحلية الأخرى المجاورة ، فإن عملية الإحياء هذه تعرض نفسها لاحتواء الخارج لها ولتهجين ما ينبثق عنها من أنماط مؤسسية وتنظيمية ولتضييع المصالح التي تنتظرها منها قوى وأفراد المجتمع المحلي نفسه ، وإما تعرض نفسها للفشل والتراجع عنها .

وإن تحديث الحكم أو إلباسه رداء يواكب موضة مرحلة العولمة ، لا يعني حتما انسلاخا واستلابا ، فقد ترد هذه العملية من الداخل بوعي حضاري ووعي وطني وتكيف ذكي مع متطلبات المرحلة أو العصر .

كما يمكن القول أن إحياء التنظيمات التقليدية للحكم المحلي تنتظر منها الجهات الدولية "الضاغطة" بورقتها على الحكومات الوطنية في العالم النامي ، ما تنتظر تحقيقه من الحكم الراشد النيو ليبرالي ومن عملية التنمية السياسية على النمط الليبرالي بصفة عامة ، باعتبار هذه العملية تشكل جزءا من هذا الكل .

## 6 - تدعيم الحكم المحلي آلية لامتناص الغضب والعنف

الجدير بالتأكيد في هذا السياق أن الحكم الراشد النيو ليبرالي عندما يسعى في البلاد النامية إلى بناء مؤسسات تعمل على نحو جيد وخاضعة للمساءلة في

النظاميين السياسي والقضائي لتصون حقوق الناس ، إنما يفعل ذلك خاصة من أجل أن يكسب هذه المؤسسات المشروعية في نظر الناس ، ويدفعهم إلى المشاركة من خلالها ويمكنهم من خلالها<sup>53</sup> . وهذه آليات تحول العنف الظاهر، وتحقق مناخا آمنا للنمو الاقتصادي الرأسمالي .

وهكذا فالعمل على تحقيق لا مركزية صنع القرار وإيجاد منظمات محلية قوية، هو من أجل تمكين الناس ومنحهم صوتا فيما يتعلق بالمسائل التي تؤثر على حياتهم<sup>54</sup> ، وإن حرص القوى العالمية الرأسمالية على تمكين الناس في هذا الإطار، إنما يأتي من باب الحرص على تحقيق الأمن النسبي وتحويل العنف الظاهر، وهي شروط أولية للانطلاق في تجسيد مشاريع التكامل الإقليمي والدولي ومشاريع الشراكة.

وهكذا يتضح أيضا أنه لا ينتظر من عملية إحياء التقليدي أن تساهم في إحياء التراث الثقافي للمجتمع المحلي وأن تعمل على تأكيد أصالة هذا المجتمع، وإنما فقط فتح المجال لان تشارك قوى المجتمع المدني المحلي "المعارضة" و"الرافضة" و"المحافظة" في صنع القرار المحلي المحدود التأثير بفعل المتغيرات العولمية وبفعل ضعف الإمكانيات المحلية ، ولأن يتم عبر ذلك تحقيق الاقتناع وإبعاد الثورات وتحميل" المسؤولية". وهذه فكرة تؤيدها دراسات عديدة في العالم النامي من ذلك ما كتبه الدكتور كامل محمد عمران من أن المفهوم البراق " التقدمي " الذي تحلى به التحديث - آلية التطور الرأسمالي في المجالات المختلفة - جعل من " الرأسمالية مقياسا ونموذجا تاريخيا لبقية المجتمعات يجري غرسه من الأعلى في البلدان النامية، تجنبا لحدوث ثورة حقيقية من الأسفل"<sup>55</sup> .

ثم إن إحياء "التقليدي" عملية تطرح في الغرب وتعالج بمنطق تفكير وظيفي، والوظيفية لا تخفي طابعها الرجعي، ومحاولتها الحفاظ على الوضع القائم وإخضاعه عند الضرورة للإصلاحات اللازمة لا أكثر. وأن الهدف الأساسي من منظور وظيفي ليبرالي، هو الحفاظ على "توازن" المنظومة وتجنب مختلف حالات التوتر داخلها<sup>56</sup>. وستكون عملية إحياء التقليدي في هذا الإطار آلية من الآليات العديدة للتفتيت الهادئ من أجل تحقيق التكامل الذي تنشده قوى الرأسمالية العالمية على صعيد دولي. وتكرّس عملية إحياء التنظيمات التقليدية للحكم المحلي من جهة أخرى، ضمن مقارنة مؤسساتية تركز الاهتمام على المؤسسات الاجتماعية والسياسية. وفي هذا السياق أكد هانتينغتون (Huntington) أن "تطور المؤسسات السياسية في البلدان الفتية ليس عملية مشروطة داخليا، بقدر ما تتوقف على التأثير الخارجي الغربي، وعلى استيعاب نماذج العمل السياسي الغربية". وأمام مشكلة استقرار الأنظمة في البلدان المتحررة حديثا ما بين 1960 و1972، حيث شهدت أكثر من 280 انقلابا، نصح هانتينغتون الولايات المتحدة الأمريكية آنذاك، أن تعتمد استراتيجية جديدة تدعم "إقامة أنظمة سياسية قادرة على الحياة في البلدان السائرة في طريق التحديث". وذلك من خلال "التضييق على مساهمة جماهير البلدان النامية في العمل السياسي وأن يطرد من الدائرة السياسية كل الخارجين ((النقابات المهنية والتنظيمات الطلابية...))"، وأوصي الولايات المتحدة الأمريكية بتأييد "الأنظمة السلطوية القوية"، وبالدفاع عن الليبرالية في الداخل وعن التسلطية (autoritarisme) في الخارج<sup>57</sup>.

وهكذا وكما تم النصح في الماضي القريب، بالتحالف مع "التسلطي" من أجل تأمين مصالح الولايات المتحدة الأمريكية، ينصح في الحاضر بتأييد إحياء "التقليدي" إذا كانت حلا مؤقتا وشكليا لمسألة الاستقرار الذي تبحث عنه القوى العالمية الرأسمالية في بعض مناطق العالم النامي لا كل المناطق. لأن مصالح هذه القوى تتحقق تارة بإيجاد ظروف "استقرار وأمن" في منطقة معينة، وتارة باصطناع الأزمات وشحن التوتر فيها، وذلك حسب ما يرى تخطيطها الاستراتيجي من آليات وأساليب تفيد في تحقيق الأهداف والمصالح.

ويمكن القول في خضم ما يبدو غامضا عبر الخطاب الحداثي في مسألة "المركزية" و"المحلية"، وما يبدو فيه تراجع للخطاب العولمي عن الخطاب الحداثي في مسألة التخلي عن دعم المركزية الوطنية لصالح المحلية، هو أن السلطة المركزية للدولة الوطنية وظفت خلال مرحلة الاستقلال السياسي للبلدان التي كانت مستعمرة من أجل القضاء على "التقليدية". مهمة لم تكن لتتحقق بسبب ترسخ الذهنية والعلاقات القبلية العشائرية، إلا بالدعم الخارجي المادي والمعنوي لهذه السلطة الوطنية وتقوية شوكتها. وعندما تحقق إضعاف "التقليدية" سياسيا واجتماعيا وثقافيا واقتصاديا، أصبح لا بد من القضاء على المركزية الوطنية بدورها باعتبارها مثل "التقليدية" تشكل عائقا من درجة ثانية، لتحقيق المصالح المتزايدة والمتنامية للرأسمالية العالمية.

كما يمكن القول أيضا أن حرص النظريات الليبرالية في مسائل تنمية العالم النامي على إظهار "استحالة التحديث من الداخل أي بدون المساعدات الخارجية بحيث تصبح تلك المساعدات عوامل ضرورية لا يمكن الاستغناء عنها"<sup>58</sup>، إنما هو في الحقيقة من أجل الحفاظ على المكاسب التي تتحقق للقوى العالمية الرأسمالية، عبر الآليات المحددة لعلاقات سيطرة - تبعية. وبالفعل فإن فرض النمطية في مجال التنمية السياسية على مستوى عالمي، ليعد آلية فعالة لتحقيق التكامل والتفتيت اللازمين لمزيد من هيمنة قوى الغرب الرأسمالي

على العالم كله، بدمج هذا الأخير في نظم وقيم الرأسمالية الليبرالية في مجالات الاقتصاد والسياسة والثقافة ، وبتفتيت "المناهض" و"التميز" في هذا العالم عن هذه القيم والنظم .

فالتحديث من الداخل يخل بعلاقات سيطرة - تبعية ، ولا يسمح بتحقيق تكامل اندماجي في النظام الاقتصادي الرأسمالي العالمي ، هذا التكامل الذي تتطلبه مصالح الرأسمالية. وعليه فإن التحديث المنبثق من الداخل تعارضه قوى الرأسمالية، والتحديث من الخارج وبطريقة النقل الآلي أي الموجه نحو تحقيق الانتقال بدل التغيير، يتوج غالبا بالفشل، ولهذا السبب وذاك، تقوم القوى العالمية الرأسمالية بالتجديد في آليات واستراتيجيات تنمية العالم النامي التي تراها تحافظ على مصالحها وتزيد منها. واللجوء إلى "التقليدي" ولو شكليا بل ويجب أن يكون شكليا، سيكون بالنسبة لهذه القوى حلا مقبولا، من أجل الإسراع بإيجاد الأمن الضروري لانتشار وتوسع الاقتصاد الرأسمالي. حل يكون شكليا وليس جذريا، للأزمات الست الرئيسية التي تواجه المجتمعات النامية: أزمة الاختراق وأزمة الاندماج وأزمة الهوية وأزمة الشرعية وأزمة المشاركة وأزمة التوزيع<sup>59</sup>.

فالقوى الرأسمالية الغربية لا ترضى طبعاً الاكتفاء مثل اليابان بدور ممول للعالم الإسلامي والعالم النامي بصفة عامة بالتكنولوجيا الحديثة فقط فهي تريد أيضا ومقابل ذلك الضغط بورقة "الديمقراطية" ليستخلف بها العالم الإسلامي التجارب الفاشلة لنماذج تنمية مستوردة<sup>60</sup> ، وتكون للقوى الرأسمالية الغربية من خلال هذه الديمقراطية المنمطة في الشكل ، القدرة على التحكم جيدا في الأحداث واتجاهاتها . بل القدرة على صياغتها ، ويعبر الفكر الاستراتيجي الأمريكي والخطاب الرسمي عن هذا بالقول: "إن نشر الديمقراطية يدعم السلام العالمي"<sup>61</sup>.

والقوى الغربية تدرك جيدا أن زرع القيم الليبرالية في مجتمعات البلدان النامية لن يحدث التغيير الاجتماعي المطلوب حضاريا، كما حدث ذلك في أوروبا، لأنه سيكون عامل تشويه أكثر منه عامل دفع حقيقي للعزائم داخل هذه المجتمعات. فالقوى الغربية لا تريد ديمقراطية فعلية حقيقية في الدول النامية، لأن الديمقراطية الفعلية ستكون عاملا يهدد مصالحها في هذه الدول. ومن هنا فإن تغيير أنظمة الدول النامية والاشتراكية، بأخرى ديمقراطية ليبرالية في الظاهر، يصبح أمرا لا مفر منه، لما فيه من مصلحة للقوى الغربية الرأسمالية التي تحتكر القوة والنفوذ في هذا العالم. حيث يحدث الدمج المطلوب للأنظمة السياسية للدول الصغيرة والمتوسطة القوة، في بنية النظام الدولي، دون تهديد محل بالتوازن المنشود بين المكونات الفرعية لهذا النظام وتوازناته الإقليمية .

وتنشد القوى الغربية الرأسمالية في البلدان النامية في الوقت الراهن، ديمقراطية ليبرالية مواكبة للمنظور العملي النيو ليبرالي الذي يقلص من دور الدولة في هذه البلدان، لأن دورها في البلدان الرأسمالية المتقدمة يتدعم في حقيقة الأمر<sup>62</sup>، خاصة في السياسة الخارجية، حيث تتدخل الأنظمة السياسية للدول الرأسمالية المتقدمة في هذه المنطقة وتلك، حيث تتواجد المصالح التي ترعاها، لتعيد عقب تفكيك المعسكر الاشتراكي، رسم خارطة موازين القوى الإقليمية، بما يحافظ للقوى العالمية الرأسمالية على سلطة الثروة والمعرفة والعنف.

وهكذا فإن عولمة نمط المجتمعات الرأسمالية المتقدمة في النمو الاقتصادي، ونشر قيمها الثقافية، لا يجيء من باب إفادة الآخرين بنموذجها الحضاري، بقدر ما يندرج في إطار توفير ظروف عمل مماثلة (similaire) للقوى الرأسمالية العالمية، حيثما تواجدت في هذا العالم من أجل مصالحها وفي إطار نشاطها الاقتصادي. كما يندرج في إطار تحصين "الذات" من احتمالات طرح البديل اللا رأسمالي، فيكون تذويب خصوصية الثقافات القادرة على طرح هذا البديل، طريقة لإبعاد "الخطر" المحتمل .

## خلاصة

ما يتضح في الأخير هو أن الإشكال لا يطرح مع الحكم الراشد كآليات لتحسين مختلف الأداءات وترقيتها، وإنما مع الإطار العام الواردة فيه أدبيات وتطبيقات الحكم الراشد، والطريقة التي يفرض بها على دول الجنوب.

## الهوامش:

1. Haut conseil de la coopération internationale , les non – dits de la bonne gouvernance – pour un débat politique sur la pauvreté et la gouvernance . Paris : Editions Karrthala , 2001 , p 79 .
2. IBID. p.69 .
3. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، القضاء على الفقر والحكم السليم – تحد لا ينفصم . نشرة صادرة عن البرنامج ، نيويورك ، يوليو 1998 .  
- للمزيد ينظر: سلوى بن جديد، قراءة سياسية في مواضيع ومسائل راهنة، دار الملكية للطباعة والإعلام والنشر والتوزيع (الجزائر) ، 2008، ص 101.
4. رمون حداد، العلاقات الدولية : نظرية العلاقات الدولية ، أشخاص العلاقات الدولية، نظام أم فوضى في ظل العولمة. الطبعة الأولى، دار الحقيقة (بيروت)، 2000 ، ص 213 .  
- سلوى بن جديد ، مرجع سابق ، ص 127
1. Joseph E.Stiglitz, Joseph E. Stiglitz , La Grande Désillusion . Traduit par Paul Chemla , Librairie Arthème Fayard , 2002 p.55.
5. نوظف مصطلح "نيو ليبرالي" عندما يقتضي التمييز بين الترشيح المكرس له في مرحلة العولمة والترشيح الحدائي الذي يعد أيضا ترشيحا ليبراليا.
6. كامل محمد عمران، التنمية والتخطيط في الوطن العربي. منشورات جامعة دمشق، 94 - 1995، ص 30

- للمزيد في موضوع مركزية السلطة (centralisation of power) بيد الدولة الوطنية ، من زاوية تحليل مكملة، طالع: وليد عبد الحفي، (تأثير التكنولوجيا على العلاقات الدولية). المجلة الجزائرية للعلاقات الدولية، العدد 4 الفصل الرابع 1986، ص 62

7. يعرف دينكن ميتشيل المجتمع المحلي (community) بأنه " جماعة من الناس تقطن على بقعة جغرافية معينة وتزاول نشاطات اقتصادية وسياسية ذات مصلحة مشتركة ولها تنظيم اجتماعي وإداري يحدد طبيعة حكمها ، كما أن لها قيما ومصالح وشعورا وأهدافا متبادلة ... وأن من أهم شروط تكوين المجتمع المحلي وجود الأهداف المشتركة التي يسعى أبناء هذا المجتمع لتحقيقها". والواضح أن المجتمعات المحلية تظهر في البلدان المتقدمة نتيجة تضخم وتوسع المدن وزيادة سكانها وتشييد مشاريع الإسكان المترامية الأطراف فيها، ويكون فيها التخطيط معني بمسألة " تنظيم المجتمع"، كما تتواجد المجتمعات المحلية في بلدان العالم الثالث ويكون فيها التخطيط والبرامج والمشاريع المختلفة معنية بمسألة "تنمية المجتمع". ويشير دينكن ميتشيل إلى أن أول من استعمل اصطلاح "المجتمع المحلي"، هو العالم الاجتماعي روبرت مكايفر عندما نشر كتابه "المجتمع المحلي" في عام 1917. (عن: دينكن ميتشيل، معجم علم الاجتماع. ترجمة إحسان محمد الحسن، الطبعة الثانية، دار الطليعة (بيروت)، 1986، ص 49 .

- نبيل السمالوطي، علم اجتماع التنمية : دراسة في اجتماعيات العالم الثالث. دار النهضة العربية (بيروت)، 1981، ص 149 - 174.

8. المرجع السابق ، ص 137

- العشري حسين درويش، التنمية الاقتصادية، دار النهضة العربية (بيروت)، 1979، ص 112. 115.

9. تتمثل سياسات وآليات التحديث السياسي أساسا في :

أ- ترشيد بناء السلطة السياسية

ب- تمييز البنيات والوظائف السياسية

ج- تدعيم القدرات المؤسسية والسياسية للنظام السياسي

- د- تسييد روح المساواة في الحقوق والواجبات واستغراقها المجتمع كله ، عن : كامل محمد عمران ، مرجع سابق ، ص 30 .
10. المرجع السابق ، نفس الصفحة .
11. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، لم يشر فيما يصدر عنه - على الأقل فيما اطلعت عليه - إلى تفعيل التنظيمات التقليدية، وإنما يمكن إدراج هذه العملية تحت ما يسميه بـ "المبادرات المتعلقة بالحكم" التي يدعو إلى دعمها في إطار الحكم الراشد .(عن : برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، " تقرير التنمية البشرية لعام 1998". مجلة نحن شعوب العالم، صادرة عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، طرابلس- ليبيا، العددان 6/5، 1999/98، ص 18.)
12. باعتبار السياسة وصناعة قراراتها ومواقفها الرسمية إنما تركز غالباً في الدول المتقدمة على مرجعية نظرية تقود خطاها وتمنحها المبررات والبدائل.
13. أطرح مفهوم "التكامل الاندماجي" في مقابل "التكامل السيادي" الذي يترك للدول المتكاملة هامشاً كبيراً من السيادة ومن استقلالية القرار ، وبالتالي من التميز والخصوصية . أما التكامل الجماعي ، إقليمياً كان أو دولياً أو عالمياً، فيطرح في مقابل التكامل القطري ، أي التكامل الاقتصادي والسياسي بين أقاليم الدولة الواحدة .
14. كامل محمد عمران ، مرجع سابق ، ص 18
- توفيق سلوم، ( الاستشراق وعصرنة الشرق التقليدي ). الطريق (بيروت)، المجلد 42 العدد الأول، 156، افريل 1983، ص 140
15. كامل محمد عمران ، مرجع سابق ، ص 18 - 19 ، 44 .
16. المرجع السابق ، ص 19
17. المرجع السابق ، ص 20 - 21 .
18. المرجع السابق ، ص 23
19. توفيق سلوم ، مرجع سابق ، ص 126
20. المرجع السابق ، ص 141
21. نفس المرجع ، ص 125 - 127 ، 129 .

22. نفس المرجع ، ص 127 .
23. نفس المرجع ، ص 141
24. كامل محمد عمران ، مرجع سابق ، ص 20
25. المرجع السابق ، ص 22 ، 57
26. نبيل السمالوطي ، مرجع سابق ، ص 333
- محمد كامل عمران المرجع السابق ، ص 22 - 23
27. توفيق سلوم ، مرجع سابق ، ص 119
28. المرجع السابق ، ص 120
29. المرجع السابق ، ص 121
30. كامل محمد عمران ، مرجع سابق ، ص 30
31. كريستيان بالوا ، الاقتصاد الرأسمالي العالمي - المرحلة الاحتكارية والامبريالية الجديدة. ترجمة عادل عبد المهدي، الطبعة الثانية، دار ابن خلدون (بيروت)، 1980 ، ص 8.
32. نفس المرجع ، نفس الصفحة .
33. توفيق سلوم ، مرجع سابق ، ص 119
34. Joseph E.Stiglitz, op. cit. p. 22 , 25, 34-36, 47, 118,153, 166.
35. IBID. p. 9 - 11 , 34.
36. Zbigniew Kazimierz Brzezinski, Le Vrai choix , Les Etats - Unis et le reste du monde. Traduit de l'anglais (Etats-Unis) par Michel Bessières ,Paris: Odile Jacob , 2004, p.285
37. <sup>1</sup> - أنظر : نبيل السمالوطي ، مرجع سابق ، ص 110
- Louis Quesnel , Le Sens de l'histoire - essai de prospective politique . Paris : Editions Buchet - Chastel , 1967, p.90
38. وفي الحقيقة فإن تجزئة عملية التنمية بدأ التكريس لها مع مفهوم ونمط "تنمية المجتمع" الذي كانت تبناه منظمة الأمم المتحدة قبل بلورتها لمفهوم ولنمط التنمية البشرية ، و يذكر أيضا

أنه إلى جانب هذه التجزئة حرص مفهوم "تنمية المجتمع" على استبعاد مفاهيم التغيير الثوري في علاقات الإنتاج أو بناء القوة . عن: نبيل السمالوطي، مرجع سابق ، ص 110.

39. Louis Quesnel , op.cit.p.90-91

40. خليل أحمد خليل ، المفاهيم الأساسية في علم الاجتماع . الطبعة الأولى ، بيروت: دار الحداثة ، 1984 ، ص 77

41. كامل محمد عمران ، مرجع سابق ، ص 37

- توفيق سلوم ، مرجع سابق ، ص 117

42. كامل محمد عمران ، مرجع سابق ، ص 37

43. المرجع السابق ، نفس الصفحة

44. المرجع السابق ، نفس الصفحة

45. أنظر: نبيل السمالوطي ، مرجع سابق ، ص 166

46. الملاحظ في هذا السياق ، أنه كلما توسعت دائرة الانتماء الثقافي للفرد والجماعة ، انطلقا من قناعة وإيمان الفرد والجماعة بهذا الانتماء ومعايشته يوميا بأساليب وطرق شتى ، كلما كان تحرير طاقاتهم أكبر، وهي طاقات خيرية ما في هذا شك. وفي هذا المجال يعتبر الشعور والعمل بالانتماء إلى دائرة الإنسانية، حتى على أبسط مستوى، أكبر محرر لطاقات الفرد الخيرية، وعامل محقق لكل أبعاد الإنسان، ولسعادته وكماله.

47. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، مرجع سابق.

48. هذه المرحلة هي بمصطلحات أوغست كونت ، المرحلة اللاهوتية أو المرحلة الميتافيزيقية.

- توفيق سلوم ، مرجع سابق ، ص 123

49. المرجع السابق ، ص 140

50. المرجع السابق ، ص 130

51. ادريس خضير ، التفكير الاجتماعي الخلدوني وعلاقته ببعض النظريات الاجتماعية. الجزائر:

ديوان المطبوعات الجامعية ، 1983 ، ص 63

52. برنامج الأمم المتحدة ، مرجع سابق .

53. المرجع السابق .
54. كامل محمد عمران ، مرجع سابق ، ص 44
55. توفيق سلوم ، مرجع سابق ، ص 131
56. المرجع السابق ، ص 135 - 136 ، 138
57. المرجع السابق ، ص 47 - 48
- حتى كارل ماركس قال "بإستحالة التحديث من الداخل حينما اعتقد أن الرأسمالية في توسعها خارج أوروبا ستلعب دورا تاريخيا ثوريا في القضاء على الحياة التقليدية وفي إنشاء نمطا إنتاجيا عصريا وحديثا وأكثر عقلانية" . عن : المرجع السابق ، نفس الصفحة.
58. المرجع السابق ، ص 48 - 49
59. للمزيد عن نماذج التنمية المحاكية طالع : محمد دحماني ، تغريب العالم الثالث الخرافات والحقائق . ترجمة دمري أحمد ، ديوان المطبوعات الجامعية (الجزائر)، 1982 ، ص 6 - 34.
60. Zbigniew Kazimierz Brzezinski ,op. cit. p.298- 299.
61. Joseph E.Stiglitz, op. cit. p.21, 34, 43